تحوّلت شوارع في العاصمة اللبنانية بيروت أمس الخميس، إلى حرب مصغرة، بدأت بإطلاق نار على متظاهرين من حزب الله وحلفائه كانوا يحتجون ضد المحقق العدلي بقضية انفجار مرفأ بيروت، لتتوسع إلى اشتباكات مسلحة استمرت لساعات واسقطت قتلى وجرحى

أجواء حرب في شوارع بيروت

قتلى وجرحى في اشتباكات بعد تجمع احتجاجي لحزب الله وحلفائه

من الاشتباكات في منطقة الطيونة (نور عمرو/فرانس برس)

بيروت ـ **العربي الجديد**

بعد أيام من التصعيد الكلامي والتهديدات المتبادلة على خلفية التحقيقات بانفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس/آب 2020، والحملة التي شنّها «حزب الله» وحلفاؤه على المحقق العدلي في القضية القاضي طارق البيطار، والمطالبة باستبداله، بل وتعطيل انعقاد الحكومة إثر خلافات حول هذا الملف، انتقلت الخلافات إلى الشارع، إذ تحوّلت تظاهرة احتجاجية لمناصري الحزب وحلفائه أمس الخميس إلى مواجهة حربية في شوارع بيروت، بدأت بإطلاق نار مجهول المصدر على بعض المتظاهرين، ليرد الطرف الآخر وتندلع اشتباكات مسلحة لساعات، سقط فيها 6 قتلى وأكثر من 30 جريحاً. وعلى الرغم من هدوء الأوضاع بعد ظهر أمس، إلا أن المخاوف بقيت قائمة من تجدد المواجهات، خصوصاً مع استمرار الاتهامات المتبادلة بين الأطراف السياسية والتجييش في الشارع، في وقت يثير هذا التصعيد مخاوف من انعكاساته على قضية تحقيقات انفجار المرفأ.

وبدأت الأحداث أمس خلال توجّه محتجين موالين لـ«حزب الله» وحركة «أمل» إلى منطقة العدلية في بيروت، حيث كان ينظم الطرفان اعتصاماً ضد القاضي البيطار، ليبدأ إطلاق نار باتجاه هؤلاء في منطقة الطيونة-بدارو، ويتحول الوضع سريعاً إلى مواجهة مسلحة بين الطرفين، مع انتشار مسلحين مؤيدين للحزب والحركة، وإطلاقهم النار باتجاه أبنية يشتبه أنه حصل منها إطلاق النار على التظاهرة، لتشهد الاشتباكات استخدام قذائف من نوع «بي 7» مع عمليات قنص كثيفة. وعلى الرغم من مسارعة الجيش اللبناني إلى تطويق المنطقة والانتشار في أحيائها وعلى مداخلها وتسيير دوريات، لم يستطع ضبط الأوضاع بشكل سريع، ليحذر على «تويتر» من أن وحداته المنتشرة ستقوم بإطلاق النار باتجاه أي مسلح يتواجد على الطرقات وباتجاه أي شخص يقدم على إطلاق النار من أي مكان، طالباً من المدنيين إخلاء الشوارع. واستمرت المواجهات بشكل متقطع إلى ساعات ما بعد الظهر، لتصل الحصيلة إلى 6 قتلى ونحو 30 جريحاً، بينهم حالات حرجة. وأشار مصدر في قيادة الجيش لـ«العربي الجديد» إلى أن «التحقيقات بدأت لمعرفة كيف انطلقت الاشتباكات ومن هم الذين شاركوا بها وأقدموا على إطلاق النار بكثافة وتنفيذ عمليات قنص منظمة»، علماً أنه تم توقيف عدد من المتورطين.

وخلال الاشتباكات، ساد الهلع في المنطقة، ولا سيما في صفوف تلامذة بعض المدارس الذين اختبأوا تحت الطاولات، قبل أن يعمل الجيش وعناصر الدفاع المدني على إخلاء المدارس وتأمين حماية التلامذة والأساتذة الموجودين. وشهدت العديد من شوارع مناطق فرن الشباك وبدارو وعين الرمانة والشياح، لا سيما الواقعة أو المتاخمة لنقاط الاشتباكات، نزوحاً كثيفاً للسكان من منازلهم خوفاً من تصاعد حدة التوتر، وسط خسائر مادية في المنازل والمحال التجارية والسيارات التي تحطم العديد منها. وفي مؤشر على المخاوف من تمدد المواجهات، قال مصدر في قيادة الجيش اللبناني لـ«العربي الجديد» إن الإجراءات الأمنية ستطاول مناطق من خارج بيروت مع توافر معلومات عن التخطيط لتحركات في أكثر من منطقة.

واتهمت قيادتا «حزب الله» و«حركة أمل»، في بيان مشترك، حزب «القوات اللبنانية» بالمسؤولية عما جرى، وقالتا في بيان إن المشاركين في التجمّع أمام قصر العدل «تعرضوا إلى اعتداء مسلح من قبل مجموعات من حزب «القوات اللبنانية» التي انتشرت في الأحياء المجاورة وعلى أسطح البنايات ومارست عمليات القنص المباشر للقتل المتعمد مما أوقع هذا العدد من الشهداء والجرحى». واعتبرتا أن «هذا العمل الإجرامي والمقصود يستهدف الاستقرار والسلم الأهلي»، ودعتا «الجيش والقوى الأمنية إلى تحمّل مسؤولياتهم في إعادة الأمور إلى نصابها، وتوقيف المتسببين بعمليات القتل والمعروفين بالأسماء والمحرضين الذين أداروا هذه العملية المقصودة من الغرف السود ومحاكمتهم».

ورد حزب «القوات اللبنانية» في بيان رافضاً الاتهام الموجه له، معتبراً أن «الغاية منه حرف الأنظار عن اجتياح حزب الله لهذه المنطقة وسائر المناطق في أوقات سابقة». وطالب الأجهزة المختصة بتحديد المسؤوليات بشكل واضح وصريح، معتبراً ما حصل «نتيجة عملية للشحن الذي بدأه (الأمين العام لحزب الله) حسن نصرالله منذ أربعة أشهر بالتحريض في خطاباته كلّها على المحقق العدلي، والدعوة الصريحة لإطلاقها الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصر الله، وترجمت في جلسة مجلس الوزراء باللعب على إسقاط الحكومة.

على ضفة أخرى، لا يزال وزير الثقافة اللبناني محمد مرتضى، المكلف من جانب حركة «أمل» و«حزب الله» بإيصال الرسائل وتنفيذ مهمة إقالة البيطار، يتصدّر المشهد بعد سلسلة التهديدات التي رفعها في جلسة مجلس الوزراء الثلاثاء الماضي، وقد طاولت رئيس الجمهورية ميشال عون ووزير الداخلية بسام المولوي. وقد أفادت معلومات بأنّ المولوي رضخ للتهديدات وطلب عدم تنفيذ مذكرة التوقيف الصادرة عن المحقق العدلي بوجه كلّ من الوزير السابق يوسف فنيانوس والنائب علي حسن خليل، علماً أنّ النيابة العامة التمييزية لم تعمم بعد المذكرتين. في غضون ذلك، قالت متحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية إنه لا بد أن يكون القضاء اللبناني قادراً على التحقيق في انفجار مرفأ بيروت بطريقة مستقلة ومحايدة.

مساعدات أميركية للجيش

أعلنت مساعدة وزير الخارجية الأميركية للشؤون السياسية، فيكتوريا نولاند، أمس الخميس، عن تقديم بلادها دعماً إضافياً للجيش اللبناني بقيمة 67 مليون دولار، معربة عن التقدير الأميركي لعمل الجيش اللبناني والمهمات الصعبة التي يقوم بها. وشدّدت نولاند، من بيروت، حيث التقت الرئيس ميشال عون ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي، على ضرورة استمرار التحقيقات في انفجار المرفأ، وتحقيق الإصلاحات وإجراء الانتخابات النيابية، مؤكدة استعداد واشنطن للعمل مع المجتمع الدولي والصناديق المالية لدعم لبنان، إضافة إلى مواصلة دعم جيشه.

للحديث تتمة...

رفعت الأسد... ندوب تغطية الجرائم

ناصر السهلي

الإعلان عن «هروب» رفعت الأسد، عمّ رئيس النظام السوري بشار الأسد، من باريس إلى دمشق، يُذكّر بدرجات الاستهزاء من الضحايا والعدالة. فعلى الرغم من أن المستويين الحقوقي والصحافي العربي والغربي، لم يبخلا بتوثيق جرائم هذا الرجل، لتثبيت الحكم العائلي الأسدي، بقي رفعت الأسد يتمتع في الغرب بما نهبه من جيوب السوريين، من دون مساءلة عن الجرائم المقترفة طيلة 40 عاماً. ويطرح ذلك ألف سؤال حول حقيقة حماية النظام السوري، أقلّه منذ عام 1971.

العودة إلى مسارح الجريمة، لا تخص السوريين فحسب، ضحايا مذبحتي سجن تدمر ومدينة حماة على الأقل، بل فيها تذكير أيضاً بغزوات «فرسان القائد» في نزع صنابير مياه بيوت وفنادق اللبنانيين، وخطف مواطنيهم، واستهداف المقاومة الفلسطينية، وإرسال فرق الاغتيال إلى الأردن لاستهداف قمّة هرم سلطتها، والمتفجرات إلى دول الخليج. قد يصعب على غير السوريين تصديق مشاهد القتل والصفع والسحل، وإهانة نساء دمشق بنزع أغطية رؤوسهن، وسط قهقهة «سرايا الدفاع» و«المظلّيين»، في ثمانينيات المدينة الكئيبة، وبقية مدن «سورية الأسد». ففيها تأسست طبقية من نوع آخر: رعية «مملوكون»، يفترض أنهم الشعب، ورجال النظام والعائلة، كـ«أسياد» لا يُسألون عما يفعلون، باسم نظرية «الصمود والتصدي» آنذاك. والصور لا تختلف كثيراً في 2021.

القصة ليست بانحدار نقاش ما إذا وقعت الجرائم، وعن عدد الضحايا في حماة، بل في الجريمة ذاتها. فمسأعي التغطية عليها متواصلة، مثلما حاولوا مع بشار الأسد، بالتغطية على مذابح السلاح الكيميائي بتسليم أدواتها، والسعي إلى «إعادة تأهيل» مرتكبها، كـ«ضرورة»، تعبّر عن قبح الانتهازية السياسية. وما تقدمه رسائل تهريب رفعت، أن الدوس على العدالة مستمر، حين يتعلق الأمر بجرائم الديكتاتوريات الدموية، والقول للسوريين والعرب: «أنتم لا تستحقون العيش في دول القانون والحريات». إجمالاً، بأريس، صاحبة الضجيج الأعلى أوروبياً عن القيم والحريات، تختصر مرة أخرى نفاق شعارات القارة وممارستها.

الإصرار على الدفع بأهل المنطقة نحو حافة الإحباط والقهر، بتعزيز تحويل دولهم إلى حقول تجارب للطغيان، لن يترك في الذاكرة الجمعية سوى المزيد من تعقيد علاقة «الجيران»، بإمعان السياسات الغربية على القول: «ليس لكم سوى اليأس... نعم، نحن مشاركون في الجرائم».

رفض قضائي لطلب الإطاحة بالبيطار
عودة التحقيقات بانفجار المرفأ

بيروت ـ **رينا الجقال**

ردّت الغرفة الأولى في محكمة التمييز المدنية في لبنان برئاسة القاضي ناجي عيد طلب الرد المقدّم من المدعى عليهما بانفجار مرفأ بيروت، الوزيرين السابقين النائبين علي حسن خليل وغازي زعيتر، ما يضع المحقق العدلي والقضاء اللبناني أمام انتصار جديد للعدالة بوجه المنظومة السياسية.

ولم تتأثر محكمة التمييز بالضغوط الهائلة التي مورست عليها والأجواء المشحونة في لبنان، والتهويل الذي لم يتوقف بسيناريوهات تفجير البلد و«الحرب» فيما لو بقيَ القاضي طارق البيطار محققاً عدلياً، وقرّرت رفض الطلب، ما يخوّل الأخير استئناف تحقيقاته مرّة جديدة، وتحديد مواعيد جلسات استجواب المدعى عليهم. واعتبرت محكمة التمييز المدنية، في قرارها، أن المحقق العدلي ليس قاضياً من قضاة محكمة التمييز، ولا قاضياً من قضاة النيابة العامة التمييزية، وبالتالي لا يعود للمحكمة صلاحية النظر في طلب رده، ما يوجب رد هذه الدعوى وسائر الطلبات المقدمة من الجهة المدعية. وكانت التحقيقات قد توقفت، الثلاثاء الماضي، بعد تبلغ البيطار الدعوى عند إحالة الرئيس الأول لمحكمة التمييز القاضي سهيل عبود طلب الرد الثاني المقدم من خليل وزعيتر على الغرفة الأولى لمحكمة التمييز المدنية برئاسة القاضي ناجي عيد بهدف الإطاحة بالمحقق العدلي، علماً أن الطلب الأول رفضته القاضية جانيت حنّا.

وأصدر البيطار، صباح الثلاثاء، مذكرة توقيف غيابية بحق علي حسن خليل، الذي لم يمثل أمامه في جلسة الاستجواب من دون أن يتأثر بالتهديدات العلنية المسائية التي أطلقها الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصر الله، وترجمت في جلسة مجلس الوزراء باللعب على إسقاط الحكومة.

> وزير الداخلية طلب عدم تنفيذ مذكرة توقيف فنيانوس وخليل

الزيارة المصرية لواشنطن: 3 ملفات لتصحيح صورة النظام

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة، لـ«العربي الجديد»، أجندة الوفد المصري (من مبادرة الحوار الدولي) الذي زار الولايات المتحدة أخيراً، للرد على ملاحظات الإدارة الأميركية بشأن أوضاع حقوق الإنسان في مصر. وأوضحت المصادر، المقربة من أعضاء في الوفد، أنهم اجتمعوا مع مسؤولين في جهاز الاستخبارات العامة، وآخرين في جهاز الأمن الوطني، قبل أن يختتموا اجتماعاتهم بمسؤولين في الخارجية المصرية، لافتة إلى أن الملفات الأبرز على أجندة الوفد هي توضيح الإجراءات التي اتُخذت أخيراً، بحق عدد من المستثمرين، ورجال الأعمال المصريين، والحجز على ممتلكاتهم وفي مقدمتهم رجل الأعمال صفوان ثابت مؤسس شركة جهينة للمنتجات الغذائية، وسيد السويركي مالك سلسلة متاجر التوحيد والنور.

وأشارت المصادر إلى أن الوفد الذي قاده النائب البرلماني السابق، رئيس حزب «الإصلاح والتنمية» محمد أنور السادات، عرض على عدد من مراكز صناعة القرار الأميركي ونواب في الكونغرس، ملفاً يتضمن أوضاع السجناء السياسيين في مصر، من خلال استعراض موقف كل فئة منهم، لافتة إلى أن الملف الذي حمله الوفد في هذا السياق تم الفصل فيه بين السجناء من خلفيات إسلامية، والسجناء المحسوبين على تيارات أخرى، موضحة أن الإدارة المصرية تعول كثيراً على نوعية الأشخاص المكونين للوفد، وكونهم غير محسوبين بشكل مباشر على النظام السياسي الحالي، وبعضهم كانت له مواقف قليلة تبدو معارضة له. وأشارت إلى أن الملف الثالث الذي تصدر أجندة الوفد المصري، هو الرد على الملاحظات الخاصة بالنظام القضائي المصري، والتشكيك في سلامة الأحكام القضائية الصادرة بحق المعارضين السياسيين، ومدى تبعية النظام القضائي والأحكام الصادرة عنه للأجهزة الأمنية.

وفي ما يخص ملف السجناء الإسلاميين، كشفت المصادر أن الوفد حمل معه قائمة بأسماء نحو 400 سجين تم وضعهم في قضايا متعلقة بجماعة «الإخوان المسلمين» أطلق سراحهم أخيراً، ضمن قرارات عفو رئاسية، خلال مناسبات مختلفة، وذلك كرد على الانتهاكات التي يتعرض لها أعضاء الجماعة في السجون المصرية. وقالت إن «هناك تضخيماً من الجماعة في الحديث عن ملف السجناء من خلال التركيز على قيادات الصف الأول ورموز الجماعة في السجون، في المقابل هناك قرارات عفو تصدر لكثير منهم في المناسبات القومية، والتي كان آخرها قرار العفو الرئاسي الذي تضمن أكثر من 3 آلاف سجين جنائي وآخرين على ذمة قضايا سياسية».

وحول حقيقة ما تضمنه ملف الردود على الملاحظات الأميركية، وتحقيقها على أرض الواقع، قالت المصادر إن «الوفد ذهب في مهمة شبه محسومة مسبقاً»، كاشفة أنه خلال اللقاء الذي جمع أعضاء الوفد بمسؤولين بارزين في جهاز الاستخبارات العامة المصري، قبل سفرهم، تلقوا رسائل ضمنية بأن الزيارة مرتبة مع الإدارة الأميركية ومسؤولين بارزين فيها، من أجل الرد على الأصوات المعارضة هناك التي تعيق تواصل العلاقات بين البلدين بشكل طبيعي من دون ضغوط من جانب المنظمات الدولية والأميركية المعنية بحقوق الإنسان.

وبحسب المصادر، فإن «هناك أصواتاً داخل الإدارة الأميركية، تدفع في دعم النظام المصري كونه أفضل الخيارات المتاحة حالياً على الساحة، وكذلك في ظل إبداء النظام تجاوباً كبيراً في التعاون مع الإدارة الأميركية في كافة الملفات التي تمثل أهمية كبيرة لواشنطن في الوقت الراهن». وكانت 19 منظمة حقوقية، تقدمتها منظمة العفو الدولية و«هيومن رايتس ووتش» و«بيت الحرية»، قد انتقدت في بيان ملف حقوق الإنسان في مصر، معتبرة أن دعم الرئيس الأميركي جو بايدن لنظام عبد الفتاح السيسي والإفراج عن 130 مليون دولار من المساعدات الأميركية المقررة للقاهرة ضمن اتفاقية كامب ديفيد للسلام، تمثل «خيانة لالتزاماته بملف حقوق الإنسان في مصر». وقالت الخارجية الأميركية في وقت سابق إن واشنطن «تناقش المخاوف الجادة بشأن حقوق الإنسان بمصر»، مضيفة أن وزير الخارجية أنتوني بلينكن، «سيفرج عن 130 مليون دولار من شريحة قيمتها 300 مليون دولار (بخلاف 1,3 مليار دولار مساعدات عسكرية)، إذا عالجت القاهرة وضع حقوق الإنسان».

> ردّ الوفد على الملاحظات الخاصة بالنظام القضائي

> حمل الوفد معه ملف أوضاع السجناء السياسيين في مصر

واعتبرت مصادر مصرية أن هناك رغبة من جانب إدارة بايدن في تسوية هذا الملف مع القاهرة، بالشكل الذي يرفع عنها الحرج أمام المعارضين للرئيس الأميركي في خطواته نحو النظام المصري، مؤكدة أن الإدارة الأميركية كانت قد ردت على مطلب مصري بعقد لقاء ثنائي بين بايدن والسيسي أثناء اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول الماضي، بالتريث ومزيد من الدراسة، لعدم وضع بايدن تحت ضغوط داخلية في فترة كان يواجه فيها عاصفة انتقادات بسبب طريقة الخروج من أفغانستان. وكشفت المصادر أن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي أطلقها السيسي أخيراً في 11 سبتمبر الماضي، هي مقترح أميركي بالأساس جرى تداوله خلال آخر زيارة لعباس كامل رئيس المخابرات العامة المصرية إلى واشنطن. كما أوضحت المصادر أن ملاحظات ومقترحات أخرى بشأن الصورة الكلية الخاصة بالأوضاع الحقوقية في مصر طرحت أخيراً خلال لقاءات ثنائية مصرية أميركية، طالب خلالها مسؤولون أميركيون باعتماد تلك الملاحظات لما لها من تأثير يتيح للإدارة الأميركية التجاوب مع مساعي الجانب المصري. يذكر أن اللجنة العامة في مجلس النواب المصري صدقت في 4 أكتوبر/تشرين الأول الحالي على التشكيل الجديد للمجلس القومي لحقوق الإنسان، والذي ضم السفيرة مشيرة خطاب رئيسة، وعدداً من الشخصيات الحزبية في مقدمتها محمد أنور السادات، والمحامي الوفدي، عضو الهيئة العليا للحزب عصام شيحة، والناشط السياسي والحقوقي جورج إسحاق.

وقال مصدر دبلوماسي رسمي، إن هناك جدلاً ربما يكون الأول من نوعه، داخل مراكز صناعة القرار الأميركي، بشأن التعامل مع النظام المصري، مؤكداً أن «هناك بالفعل من يدفع داخل الإدارة الأميركية لتوسيع التفاهم مع القاهرة خلال الفترة المقبلة، ورفع القيود والمحاذير بسبب ما يواجه السياسة الأميركية في ملفات الشرق الأوسط الساخنة من عقبات، تحتاج فيها واشنطن إلى أصدقاء دوليين يملكون تأثيراً في تلك الأزمات». وأوضح المصدر» تلك الأصوات وجدت لها من يسمعها في البيت الأبيض».

اختبار جديد لهدنة أنقرة والقاهرة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر دبلوماسية مصرية لـ«العربي الجديد»، أن مشروع الربط الكهربائي بين مصر واليونان وقبرص سيمثل اختباراً كبيراً لمدى إمكانية استمرار التهدئة السياسية الحالية بين القاهرة وأنقرة، والبناء على التفاهمات التي تمت في الأشهر الماضية خلال الاجتماعات الدبلوماسية التي عقدت في البلدين، وأسفرت عن تحسن محدود في العلاقات الثنائية وتفاهمات حول مسألة ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية بينهما. ووقّع وزير الكهرباء المصري محمد شاكر المرقبي، أول من أمس الأربعاء، اتفاقاً مبدئياً للربط الكهربائي في أثينا. ومن المقرر أن يزور نيقوسيا اليوم الجمعة، لتوقيع اتفاق آخر. ووفقاً للمصادر، فإن المرحلة الأولى من هذا الاتفاق ستتضمن مد خطين كهربائيين عملاقين، سيكونان الأكبرين من نوعهما في حوض البحر المتوسط بين مصر والدولتين الأوروبيتين، وذلك من خلال المناطق الاقتصادية الثلاث المحددة وفقاً للاتفاقات الثلاثية ذات الصلة.

وأضافت المصادر أن المشروع ربما يؤدي إلى عودة المساعي مع تركيا، في ظل استمرار بعض الخلافات المؤثرة بين البلدين حول وضع قادة جماعة «الإخوان المسلمين» المطلوبين في مصر، وعودة القنوات المعارضة التي تبث من تركيا للهجوم على مصر من دون ظهور الإعلاميين الأكثر شهرة الذين طلبت مصر إبعادهم عن وسائل الإعلام المختلفة.

وذكرت المصادر أن هناك عدداً من المشاكل التي ظهرت خلال التواصل بين البلدين، في أعقاب جولة المباحثات الاستكشافية التي عقدت في أنقرة في سبتمبر/أيلول الماضي، أهمها ذو طبيعة قانونية خاصة ببعض المطلوبين بعينهم. وترى تركيا أنه يكفي للمرحلة الحالية ترحيل عدد محدود من الشبان الذين غادروا مصر بشكل غير شرعي. وأشارت المصادر إلى أن تركيا لم تقدّم مساعدات ملحوظة للأمن المصري، في مجال تتبع التمويل الوارد من الخارج من أجل تنظيم بعض الأنشطة المعارضة وإعالة ذوي المعتقلين والهاربين، وهو موضوع له أولوية في الرؤية المصرية الآن.

سيزر المرفيب فيرص اليوم (ميناسي ووندجيو هايلو/الأناضول)

وأوضحت المصادر أن هذه المشاكل أدت إلى إبطاء الاتفاق النهائي على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي في القاهرة وأنقرة وتبادل السفراء بشكل اعتيادي، وعقد لقاء بين وزيري خارجية البلدين في القريب العاجل، والذي كان قاب قوسين منذ ما قبل إجراء المباحثات بالفعل، التي جاءت لتؤكد هذا الاتجاه «خصوصاً بعد الاستقبال التركي الرسمي الدافئ للوفد المصري برئاسة نائب وزير الخارجية حمدي سند لوزا الشهر الماضي».

وبالنسبة إلى ملف الحدود البحرية، فإن الوضع ما زال مجمداً، ولم تعقد اجتماعات هذا الشهر للجنة المشتركة المختصة بالأمر، إذ تم التفاهم فقط على أن النقاط التي سيتم تحديدها تمكن مراجعتها أو إعادة تحديدها، لتصبح نقاطاً ثلاثية تشمل دخول طرف ثالث فيها. وهو الأمر الذي يبدو عنصر طمأنة لكل من قبرص واليونان، اللتين ترفضان بشكل مطلق جميع الحسابات التركية لحدودها البحرية، نتيجة تمسك الأخيرة بنظرية اقتران المناطق الاقتصادية بالجرف القاري، وعدم تمتع الجزر بحدود بحرية مثل المناطق القارية تمنحها إمكانية خلق مناطق اقتصادية خاصة بها. ويخالف هذا الوضع عدداً من الاتفاقات والأحكام الدولية ذات الصلة التي صدرت عن محكمة العدل الدولية وهيئات أخرى، في منازعات سلمية مختلفة لترسيم الحدود.

ومن المقرر أن يتم ترسيم المنطقة الاقتصادية للبلدين في المسافة بين خطي الطول 28 (الحد الشرقي للحدود المصرية اليونانية) و30,05 (الحد الغربي للحدود المصرية القبرصية)، مما يعني تلافي الدخول إلى المناطق التي تم تحديدها سلفاً. ولا تزج عمليات الترسيم مستقبلاً بمصر في الأزمة بين تركيا واليونان حول صلاحية جزيرة كريت، باعتبارها جرفاً قارياً يبدأ منه احتساب الحدود بين اليونان وليبيا، وبالتالي استمرار الوضع الهش للاتفاق التركي الليبي، على الرغم من قبول الأمم المتحدة إيداعه بها، في انتظار حسم نهائي لمنازعة اليونان للبلدين عليه.

شرق غرب

سعيّد يطلب فتح تحقيق بالتآمر على الدولة

أعلن الرئيس التونسي قيس سعيّد، في أول جلسة للحكومة الجديدة، أمس الخميس، أن «هناك من ذهب للخارج يستجديه لضرب المصالح التونسية»، مؤكداً أن «تونس دولة حرة مستقلة ولا مجال للتدخل في شؤونها». وقال إن «من قام بهذه الأعمال سيسحب منه جواز السفر الديبلوماسي»، طالباً من وزيرة العدل فتح تحقيق في التآمر على أمن الدولة. وأشار إلى أن «هناك من يريد تدويل القضية التونسية، لكنها قضية وطنية خالصة». وأعلن أن «الحوار سينطلق قريباً، ولكنه سيكون مع الشباب، ولن يكون كالحوارات السابقة، وسيصدر قراره القانوني قريباً».

(العربي الجديد)

«النهضة» ترفض حكومة الأمر الواقع

أكدت حركة «النهضة» التونسية، في بيان أمس الخميس، «رفضها الإجراءات الدستورية في عملية تشكيل الحكومة»، معتبرة إياها «حكومة الأمر الواقع، حكومة الأمر 117 اللادستوري». واعتبر المكتب التنفيذي للحركة أن «فقدان الشرعية سيضاعف من التحديات والعراقيل أمام الحكومة في تعاطيها مع الشأن الوطني وتعاملها مع الشركاء الدوليين». ونبه إلى خطورة الإمعان في الضغط على القضاء، مطالباً بدعم استقلاله واحترامه.

(العربي الجديد)

أمير قطر يعيّن 15 عضواً بمجلس الشورى

أصدر أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني (الصورة)، أمس الخميس، قراراً بتعيين 15 عضواً في مجلس الشورى القطري، بينهم امرأتان. ويضاف الأعضاء الـ15 الذين عيّنهم أمير قطر، إلى 30 عضواً تم انتخابهم في الثاني من الشهر الحالي، في أول انتخابات لمجلس الشورى. ووفق الدستور فإن مجلس الشورى يتألف من 45 عضواً، يتم انتخاب 30 عضواً منهم من قبل المواطنين، فيما يعيّن أمير البلاد الـ15 المتبقين من الوزراء وغيرهم.

(العربي الجديد)

السودان: مسيرة للمحامين لتسليم السلطة للمدنيين

نظم مئات المحامين السودانيين، أمس الخميس، مسيرة احتجاجية للمطالبة بالالتزام بالوثيقة الدستورية وتسليم السلطة إلى المدنيين في البلاد. ورفع المشاركون في المسيرة، التي توجهت إلى القصر الرئاسي بالخرطوم، لافتات كتب عليها «الإسراع بنقل السلطة إلى المدنيين مسألة عاجلة وملحة»، و«لا لإجهاض الفترة الانتقالية»، و«الإسراع بإكمال هياكل السلطة الانتقالية».

(الأناضول)

إصابة فلسطيني برصاص الاحتلال

أصيب فلسطيني بجروح خطرة، أمس الخميس، خلال مطاردة قوات الاحتلال لسيارته التي كان يستقلها قرب حاجز قلنديا العسكري شمالي القدس، فيما أصيب أحد جنود قوات الاحتلال، إثر دهسه من قبل السيارة. وأفاد شهود عيان بأن قوات الاحتلال أطلقت النار على صالح نزال (22 سنة) ما أدى إلى إصابته، قبل أن تقوم باعتقاله.

(العربي الجديد)

الحدث

طهران تضغط لتشكيل الكتلة الكبرى من حلفائها وتوتر بين الصدريين والمليشيات

الانتخابات العراقية: بحث عن تسوية

تشهد الأجواء داخل بغداد توتراً إعلامياً متصاعداً بين التيار الصدري وعدد من القوى السياسية والفصائل المسلحة الحليفة لإيران، فيما تدخلت طهران بقوة من أجل وضع القوى في تكتل واحد، لتشكيل الكتلة الكبرى، وسط توقعات بجلوس التيار الصدري والأحزاب التابعة للحشد الشعبي للاتفاق على شخصية لترؤس الحكومة المقبلة

بغداد ـ **زيد سالم**

تواصل المفوضية العليا للانتخابات في العراق، ولليوم الثالث على التوالي، اليوم الجمعة، عمليات إعادة عد وفرز آلاف المحطات الانتخابية التي قررت إعادة فحصها يدوياً، بعد ضغوط واسعة وتهديدات أطلقتها فصائل وجماعات مسلحة وأحزاب حليفة لإيران، اعتبرت نتائج الانتخابات، التي أظهرت خسارتها، بأنها «مفبركة ومرفوضة»، في وقت استخدم تحالف «الفتح»، الممثل لـ«الحشد الشعبي»، في بيان جديد له، مصطلحات أثارت قلقاً سياسياً وشعبياً واسعاً مثل «تهديد السلم الأهلي» و«الاستقرار»، في معرض تأكيده على رفض نتائج الانتخابات.

وقالت مصادر مقربة من مفوضية الانتخابات، التي احتجب مسؤولوها عن الظهور للإعلام مع مواصلة إغلاق المنطقة الخضراء حيث مقر عمليات المفوضية وتجري أيضاً فيها عمليات العد والفرز اليدوي، إنه من المرجح أن تستمر عمليات العد والفرز حتى يوم الأحد المقبل، وقد لا تعلن النتائج الانتخابية حتى نهاية الأسبوع المقبل. ولفتت إلى أن النتائج ستتغير بواقع 5 إلى 6 مقاعد للكتل الكبيرة، زيادة أو نقصاناً، بعد الانتهاء منها، وأن هناك مرشحين أعلن فوزهم مسبقاً لن يكونوا في قوائم الفائزين الجديدة التي ستصدر لاحقاً.

وكشفت المصادر لـ«العربي الجديد»، عن خسارة عدد من المرشحين المستقلين لصالح تحالف «الفتح»، في جنوب العراق، على الرغم من أن الدوائر التي فاز بها المرشحون كانت المفوضية أعلنت اكتمال احتساب أصوات جميع المحطات الانتخابية فيها.

ونهار أمس الأول الأربعاء، نقلت وكالة الأنباء العراقية (واع) عن مدير دائرة الإعلام والاتصال الجماهيري في المفوضية حسن سلمان، قوله إن «نتائج الانتخابات قابلة للتغيير، ويجب انتظار النتائج النهائية بعد حسم الطعون». وأضاف أن «النتائج حصل فيها تغيير بعد إضافة نتائج محطات انتخابية تم فرز أصواتها»، واصفاً ذلك بأنه «أمر طبيعي»، مشيراً إلى أن «المفوضية لن تتأثر بأي شكل من أشكال الضغوط، والعملية الانتخابية لم يشبها خلل، ولم يتم تسجيل شكاوى حمراء حتى الآن تخص عملية الاقتراع». وبيّن أن «المفوضية لم تُخفِ أي أصوات»، لافتاً إلى أن «هناك 8547 محطة لم ترسل نتائجها وستتم إضافتها».

في الأثناء، تشهد الأجواء داخل بغداد توتراً إعلامياً متصاعداً بين التيار الصدري وعدد من القوى السياسية والفصائل المسلحة الحليفة لإيران، وتحديداً مليشيا «كتائب حزب الله»، لا سيما بعد أن لوّحت الأخيرة باللجوء إلى طرق لم تحددها، لرفض نتائج الانتخابات، خصوصاً عقب حديث المسؤول الأمني في «حزب الله» أبو علي العسكري عن أن القبول بنتائج الانتخابات يعني تهديد السلم الأهلي. واتهم العسكري، في تدوينة تداولتها منصات إعلامية تابعة للمليشيات، رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي وعناصر في جهاز المخابرات العراقية بتغيير نتائج الانتخابات البرلمانية بالاتفاق مع جهات سياسية، لم يسمها. وجاءت هذه التدوينة بالتزامن مع اجتماع ما يُعرف بـ«الإطار التنسيقي»، ويضم غالبية زعماء الأحزاب العربية الشيعية، عدا التيار الصدري، كما يضم قادة الفصائل المسلحة. وجرى التأكيد مجدداً على رفض نتائج الانتخابات، ووصفها بأنها «خطر على السلم الأهلي».

ويبدو أن الصدر، صاحب المركز الأول وفقاً لنتائج الانتخابات حتى الآن بأكثر من 70 مقعداً في البرلمان، يُتابع غضب الفصائل المسلحة، وقد ترك مساعده جليل النوري يتكفل بالرد على تصعيد المليشيات تجاه فوز الصدريين، بالقول، في تغريدة عبر «تويتر»: «لا تُتعبوا أنفسكم، ولا تُضيّعوا وقتكم بانتظار رسائل الخارج، فالأمر حُسم، والصدر ليس علاوي»، في إشارة إلى أن مقتدى الصدر لا يشبه إياد علاوي الذي كان قد حصد نحو 90 مقعداً في انتخابات عام 2010، لكنه لم يُشكل الحكومة آنذاك.

ثم عاد الصدر وغرّد هو الآخر بعد تغريدات العسكري، قائلاً: «لن يتزعزع السلم الأهلي في وطني، فلا يهمني إلا سلامة الشعب وسلامة العراق، وأوصي بضبط النفس، ولن تمتد أيدينا على أي عراقي مهما كان»، واصفاً الحكومة المقبلة بأنها لا شرقية ولا غربية، بل وطنية. في السياق ذاته، أعلن مساعد لزعيم التيار الصدري، عن قرار بتجميد الجناح المسلح للتيار، «سرايا السلام»، في محافظتين عراقيتين. ويرجح أن خطوة تجميد عمل المليشيا في ديالى وبابل كونهما مكان توتر حالي بين الصدريين والقوى والفصائل الخاسرة بالانتخابات، إذ نجح التيار الصدري في خطف دوائر انتخابية في المحافظتين على حساب منافسيه.

وتواصلت «العربي الجديد»، مع قيادي في التيار الصدري في محافظة النجف، والذي قال إن «الصدر تلقى سلسلة من الرسائل حادة اللهجة عبر وسطاء من قبل قيادات سياسية وأخرى من زعماء فصائل مسلحة، تتهمه بتبني خطاب معاد للحشد الشعبي، وبالتنسيق مع مكتب الكاظمي وموظفين في مفوضية الانتخابات على تزوير النتائج لصالحه»، متحدثاً عن «تدخل إيراني مكثف لتحقيق ترضية تضع القوى التي تتبنى دعمها في تكتل واحد، يضمن أن يكون أكثر من 80 مقعداً لتشكيل الكتلة الكبرى».

لكن النائب المستقل باسم خشان قال، لـ«العربي الجديد»، إن «آلية الفرز اليدوي أو إعادة تدقيق نتائج الانتخابات لن تؤدي إلى تغييرات كبيرة في النتائج. وقد لاحظنا خلال اليومين الماضيين كيف أن بعض الكيانات الخاسرة حصلت على مقعد أو مقعدين، بالتالي فإن هذا الأمر يؤكد أن عودة الفرز والتدقيق لا يمثل إلا حالة ترضية للخاسرين، فيما ستبقى الكتل التي حصلت على عدد كبير من المقاعد في مواقعها». وأوضح أن «الصراع الحالي بين الفصائل المسلحة والتيار الصدري ليس جديداً، إذ إن الصدر دائماً ما يشتبك إعلامياً مع قادة الفصائل».

بدوره، أكد رئيس حزب «المواطنة» غيث التميمي، أن «الفصائل المسلحة ضمن الحشد الشعبي، وبعض قادتها وجنرالات إيرانيين كانوا قد هددوا الصدر عقب إعلان نتائج انتخابات 2018، وقد تأثر الصدر بهذا التهديد وتراجع عن تمسكه ببعض القرارات السياسية، وهذا ما يرجح أنه سيحدث خلال الفترة المقبلة». وتوقع، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «يجلس الصدر مع قادة الأحزاب والكيانات السياسية التابعة للحشد الشعبي للاتفاق على شخصية رئيس الحكومة المقبلة، وقد لا يكون صدرياً، كما لن يكون من الفصائل بكل تأكيد، وسيتم اختيار شخص متفق عليه من الطرفين».

خسر عدد من المرشحين المستقلين لصالح تحالف «الفتح»

الصدر: الحكومة المقبلة لا شرقية ولا غربية، بل وطنية

قد تستمر عمليات العد والفرز حتى الأحد (مرتضى السوداني/الأناضول)

لا خروقات أمنية أو قانونية

أعلن رئيس الحكومة العراقية المنتهية ولايته مصطفى الكاظمي، أمس الخميس، أن الانتخابات جرت بأعلى درجات الشفافية، مبيناً أن العملية الانتخابية لم تسجل حدوث خروقات أمنية أو قانونية. وقال، خلال جلسة للحكومة: «لم نشارك في الانتخابات لنعطي لها نزاهة ومصداقية وثقة». وأكد ضرورة قيام مفوضية الانتخابات بمتابعة الطعون بكل جدية، محذراً من «أي محاولة خروج عن السياقات القانونية في التعامل مع نتائج الانتخابات».

إضاءة

قصف ريف حمص: رسائل ضغط على الإيرانيين

يتواصل استهداف مواقع المليشيات الإيرانية في سورية، من قبل الطيران الإسرائيلي على الأرجح، آخرها قصف مطار تيفور في ريف حمص، المهم للحرس الإيراني

أمين العاصي

مرة جديدة، تتحول مواقع تابعة للمليشيات الإيرانية المساندة للنظام السوري في ريف حمص الشرقي إلى هدف لطيران مجهول، يُعتقد أنه إسرائيلي، في ما تبدو رسالة جديدة إلى طهران. وقالت وزارة الدفاع التابعة للنظام إن جنديا سوريا قُتل وأُصيب ثلاثة آخرون في هجوم جوي إسرائيلي استهدف منطقة تدمر مساء أول من أمس الأربعاء. وأضافت الوزارة، في بيان مقتضب، أن الهجوم وقع في الساعة الحادية عشرة والنصف ليلاً، بحسب التوقيت المحلي (الساعة الثامنة والنصف مساء بتوقيت غرينتش)، واستهدف برجاً للاتصالات وبعض النقاط المحيطة به، موقعاً بعض الخسائر المادية.

من جهته، ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أنه تأكد مقتل 4 أشخاص جراء الغارات ليل الأربعاء - الخميس على ريف حمص الشرقي، مشيراً إلى أن القتلى هم من الجنسية السورية، ويعملون لصالح «حزب الله» اللبناني والمليشيات التابعة لإيران، وقد سقطوا خلال القصف الذي استهدف مواقع ومراكز تابعة للمليشيات الإيرانية، من ضمنها مركز للتدريب وبرج للاتصالات يقعان على بعد كيلومترات عدة جنوب غربي مدينة تدمر، وشرق مطار «تيفور» العسكري. وأسفر القصف أيضاً، بحسب المرصد، عن إصابة 7 أشخاص آخرين، حالات بعضهم خطرة.

وأمس، الخميس، أصدرت ما تسمى بـ«غرفة عمليات حلفاء سورية» المدعومة من إيران، بياناً قالت فيه إن الرد على الضربة سيكون «قاسياً جداً»، مضيفة أن الخسائر كانت ستكون أكبر بكثير لو لم تكن قواتها تنتشر بشكل جيد في المنطقة الصحراوية. وذكر البيان أنه «نتيجة هذا الاعتداء، سقط عدد من الشهداء والجرحى من الإخوة المجاهدين»، مضيفاً «اتخذنا قراراً بالرد على هذا الاعتداء انتقاماً لأرواح الشهداء ودماء الجرحى».

وكانت طائرات من المرجح أنها إسرائيلية قد أغارت، مساء يوم الجمعة الماضي، على مطار «تيفور» أيضاً، ما أدى إلى مقتل عنصرين من المليشيات الموالية لإيران، وفق مصادر متقاطعة. وتشير الوقائع الميدانية إلى أن مطار «تيفور» العسكري، والذي يُعرف أيضاً باسم قاعدة «التياس» الجوية العسكرية، أو مطار طياس العسكري، ويقع قرب قرية التياس، تحوّل إلى قاعدة إيرانية في قلب البادية السورية مترامية الأطراف. ويقع هذا المطار، والذي يتمتع بأهمية استراتيجية عالية كونه أكبر المطارات السورية، على بعد 85 كيلومتراً شرق مدينة حمص في وسط البادية السورية، قرب مدينة تدمر الأثرية. وتحوّلت البادية السورية إلى منطقة نفوذ للمليشيات الإيرانية، وخصوصاً تدمر، التي كما تؤكد مصادر محلية باتت معقلاً للمليشيات الأفغانية التابعة للحرس الثوري الإيراني، خصوصاً مليشيا «فاطميون» التي تنشط في المنطقة. وعلى الرغم من القصف المتكرر على مطار «تيفور»، إلا أن المليشيات الإيرانية لا تزال مصرة على البقاء فيه وتعزيز مواقعها، كونه يقع في منتصف المسافة ما بين محافظة دير الزور، شرقي سورية، وحمص في منتصف البلاد، ومنها إلى دمشق، وهو ما يشكل أهمية لدى طهران الحريصة على ترسيخ الممر البري الذي يربطها بسورية مروراً بالعراق.

وأشار الباحث في مركز «جسور» للدراسات وائل علوان، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى «أن المعلومات التي لدينا تؤكد أن القصف الذي استهدف مطار تيفور (أول من أمس) الأربعاء، ويوم الجمعة الماضي، هو أميركي وليس إسرائيلياً»، معتبراً أن «تأكيد الإعلام الروسي أنه إسرائيلي، يتناسب مع رواية النظام لأسباب سياسية». وبيّن علوان أن القصف «يستهدف شحنات نقل صواريخ يتم رصدها مع دخولها من الحدود العراقية»، مضيفاً أن «القصف عنوانه الضغط، بضربات مؤلمة، حيث تستهدف مواقع نوعية، وليس النفوذ الأمني والعسكري». وحول جدوى هذه الضربات الجوية، سواء من قبل الطيران الإسرائيلي أو الأميركي، رأى علوان أنها «رسائل للضغط، أكثر من كونها ذات أهداف للحد من الانتشار أو ضبط القوة».

من جهته، أشار النقيب عبد السلام عبد الرزاق، وهو قيادي في فصائل المعارضة السورية، متحدثاً لـ«العربي الجديد»، إلى أن «مطار تيفور هو الثكنة الأكبر للحرس الثوري، فهو في موقع متوسط لسورية»، لافتاً إلى أن «المليشيات تنطلق منه في مهامها، وفيه تتم صناعة المسيّرات الإيرانية الانتحارية، ويتم إمداد حزب الله بالعتاد، لذلك تتم مراقبته من قبل الإسرائيليين والأميركيين، واستهدافه عند أي تطور أو وصول أي شحنة سلاح أو عتاد».

وطوال سنوات الثورة السورية، اعتمد النظام على مطارات عدة لإقلاع طائراته الحربية والمروحيات لقصف المناطق الخارجة عن سيطرته، منها: «تيفور»، «السين»، «الضمير»، و«المزة» في ريف دمشق، ومطار حماة العسكري.

حذّرت المليشيات الإيرانية من ردّ قاسٍ على الضربة

تحوّلت البادية السورية إلى منطقة نفوذ للمليشيات الإيرانية (فرانس برس)

متابعة

النبرة العسكرية تتقدم في الملف الإيراني

في ظلّ المساعي الأوروبية الحثيثة لاستئناف مفاوضات فيينا، بشأن الاتفاق النووي الإيراني، بدأت الولايات المتحدة تتحدث عن «خيارات غير دبلوماسية»

يزداد الحديث في الأروقة الدولية عن «الخيارات الأميركية الأخرى» في حال فشل المسار الدبلوماسي مع إيران، خصوصاً مفاوضات فيينا. في غضون ذلك، باشر دبلوماسيون إيرانيون وأوروبيون مباحثاتهما لاستئناف مسار فيينا، مع إعلان دبلوماسي غربي مساء أول من أمس الأربعاء، أن مفاوضات فيينا، قد تُستأنف في أواخر شهر أكتوبر/تشرين الأول الحالي، وسط تشدّد أميركي متصاعد.

والتقى منسق الاتحاد الأوروبي لمباحثات فيينا، الدبلوماسي أنريكي مورا في طهران، أمس الخميس، مساعد وزير الخارجية الإيرانية للشؤون السياسية علي باقري، المتوقع أن يشرف على فريق التفاوض لدى استئناف المباحثات في العاصمة النمساوية. وأشارت وزارة الخارجية الإيرانية إلى أن اللقاء بحث «القضايا الثنائية والإقليمية والدولية، من بينها العلاقات الإيرانية الأوروبية وموضوع إلغاء الحظر الظالم عن إيران والأوضاع في أفغانستان». وكان مورا قد أكد في تغريدة عبر «تويتر» مساء الأربعاء، أنه سيشدد في مباحثاته في طهران على «الضرورة الملحّة لاستئناف المفاوضات»، معتبراً أن زيارته تأتي في توقيت «دقيق».

واعتبر دبلوماسيون من ترويكا الاتحاد الأوروبي، بريطانيا وفرنسا وألمانيا، أن زيارة مورا تأتي في وقت مهم، مع مواصلة إيران إحراز تقدم على صعيد برنامجها النووي. واعتبر الدبلوماسيون أن «الزيارة تأتي في ظل أزمة عميقة تواجه خطة العمل الشاملة المشتركة (الاسم الرسمي للاتفاق النووي)».

وتأتي زيارة مورا غداة تحذير أميركي لإيران من اعتماد مقاربة مختلفة في حال تعثّر المسار الدبلوماسي للتعامل مع برنامجها النووي. وقال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الإسرائيلي يئير لبيد، إن الولايات المتحدة تعتبر أن «الحل الدبلوماسي هو السبيل الأفضل». لكنه أشار بحزم أكبر من السابق إلى أن واشنطن لن تنتظر فترة طويلة لاستئناف المباحثات المعلّقة، معتبراً أن «الحوار يتطلّب طرفين ولم نلمس في هذه المرحلة نية لدى إيران». وأضاف «نحن جاهزون للجوء إلى خيارات أخرى إن لم تغيّر إيران مسارها».

من جهته، لوّح لبيد باستخدام القوة حيال إيران، مشدّداً على أن «إسرائيل تحتفظ بحق التحرّك في أي وقت وبأي طريقة». وقال: «أظن أن العالم بأسره يفهم ماهية الخيارات الأخرى». وأضاف خلال المؤتمر مع بلينكن أن «ندرك أن هناك أوقاتاً يتعين فيها على الأمم أن تستخدم القوة لحماية العالم من الشر». ويسعى لبيد خلال زيارته واشنطن إلى مطالبة إدارة الرئيس جو بايدن بإعداد «خطة بديلة» في حال فشل المسار الدبلوماسي مع إيران. وهو ما باشر الأميركيون الحديث بشأنه.

في السياق، أشار مبعوث إدارة بايدن بشأن إيران روبرت مالي، إلى إمكانية أن تختار طهران مساراً مغايراً للعودة الكاملة إلى الاتفاق النووي. وقال: «إننا واقعيون. نحن ندرك أن هناك على الأقل احتمالاً كبيراً بأن تختار طهران مساراً مغايراً، وعلينا أن ننسّق مع إسرائيل ومع حلفائنا في المنطقة»، في حال حصول ذلك. وكشف مالي أنه سيزور السعودية وقطر والإمارات قريباً لبحث «الجهود المبذولة لإحياء الاتفاق النووي»، و«الخيارات المتاحة لضبط البرنامج النووي الإيراني في حال فشل تلك الجهود».

وحذّرت إيران عبر مندوبها إلى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانشي، من أي «مغامرة» عسكرية قد تطاول برنامجها، خصوصاً من إسرائيل. ونبّه روانجي في رسالة إلى مجلس الأمن الدولي نشرتها وكالة «إرنا» الرسمية، أنه «خلال الأشهر الأخيرة، ازداد عدد وشدة تهديدات الكيان الإسرائيلي الاستفزازية والمغامرة باستمرار، إذ بلغ مستوى تحذيرياً»، مشدّداً على ضرورة «التصدي لهذا الكيان لوقف جميع تهديداته وسلوكياته المخزية».

(فرانس برس، رويترز)

يقوم مورا بمهمة «دقيقة» في طهران (محمّد كناري/فرانس برس)

تقرير

تجري الانتخابات البلدية في 27 نوفمبر المقبل (فاروق بطيش/فرانس برس)

انتخابات الجزائر البلدية: إقصاء مرشحين وقوائم

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

بعد ظاهرة عزوف الناخبين عن التصويت في الاستحقاقات الانتخابية، يواجه المشهد الانتخابي في الجزائر ظاهرة تتعلق بالعزوف عن الترشح، إذ باتت بعض البلديات من دون قوائم للمرشحين في انتخابات البلديات المنتظرة في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، فيما تنافس قائمة وحيدة نفسها في بلديات أخرى. وأفضت معالجة ملفات المرشحين التي تنتهي بعد غد الأحد، إلى إسقاط عدد كبير من المرشحين من قوائم الأحزاب، خصوصاً باستخدام المادة 184 من القانون الانتخابي، وتنتهي، الأحد، الآجال القانونية لدراسة ملفات وقوائم المرشحين للانتخابات البلدية والولائية، حيث ستعلن السلطة المستقلة للانتخابات عن القوائم المرشحة مبدئياً، مع منح أسبوع لتقديم طعون بالنسبة للذين تمّ إقصاؤهم.

وكشفت المعلومات عن تبليغ سلطة الانتخابات لعدد كبير من القوائم والمرشحين، رفض ترشحها، بعد التدقيق في الملفات وصحائف السوابق العدلية ولائحة تواقيع الناخبين. ويأتي ذلك خصوصاً تحت طائلة المادة 184 من القانون العضوي للانتخابات، المتعلقة «بصلة المرشح بأوساط المال والأعمال المشبوهة». وأقدمت سلطة الانتخابات على رفض عدد من القوائم في بعض البلديات والولايات، بعضها تتبع أحزاباً قوية، كما رفضت ترشح عدد من رؤساء البلديات وأعضاء في المجالس البلدية والولائية الحالية، ورجال أعمال ترشحوا في قوائم «جبهة التحرير الوطني» و«التجمع الوطني الديمقراطي» و«حركة مجتمع السلم» و«البناء الوطني» و«جبهة المستقبل».

كما أسقطت سلطة الانتخابات عدداً من المرشحين بحجة انتمائهم سابقاً في التسعينيات إلى «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» المحظورة. وطاول الإقصاء ناشطين في الحراك الشعبي، شملتهم شبهة التحريض على مقاطعة انتخابات الرئاسة في ديسمبر/ كانون الأول 2019.

وفي هذا السياق، انضمت بلديات في ولايات جزائرية عدة إلى لائحة البلديات التي باتت من دون قوائم مرشحة للانتخابات المحلية، بعد الفحص الأولي للجان الانتخابية لقوائم المرشحين. ويصل عدد البلديات التي لن تجرى فيها انتخابات المجالس البلدية حتى الآن إلى ما يقارب العشر بلديات. وإضافة إلى ذلك، فإن عدداً آخر من البلديات تسلمت فيها سلطة الانتخابات قائمة وحيدة، وهي بلديات مرشحة لأن تصبح أيضاً من دون قوائم إذا ما رفضت السلطة الانتخابية قائمتها.

ويطرح هذا الواقع مشكلة قانونية، مع فرضية الإبقاء على المجالس البلدية الحالية لتسيير البلديات التي لن تجري فيها الانتخابات، لكن الأكثر ترجيحاً أن تلجأ السلطات العليا والهيئة المستقلة للانتخابات إلى تطبيق المادة 51 من القانون البلدي، والتي تنص على أنه، في حال وجود ظروف استثنائية تعيق إجراء الانتخابات البلدية، وبعد تقرير الوزير المكلف بالداخلية الذي يعرض على مجلس الوزراء، يعيّن الوالي متصرفاً لتسيير الشؤون البلدية، على أن تنتهي مهام المتصرف بقوة القانون بمجرد تنصيب المجلس الجديد، حيث تنظم انتخابات (جزئية) للمجلس الشعبي البلدي (في البلديات المعنية)، بمجرد توفر الظروف المناسبة.

شرق غرب

السعودية: مقتل 150 حوثياً

أعلن التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، أمس الخميس، مقتل 150 حوثياً على الأقل في الساعات الـ24 الأخيرة في العبدية، الواقعة على بعد حوالى 100 كيلومتر، جنوبي مدينة مأرب. ونقلت قناة «الإخبارية» الحكومية عن التحالف إعلانه أنه «نفذنا 36 عملية استهداف ضد عتاد وعناصر المليشيا بالعبدية خلال 24 ساعة. عملية التدمير شملت 11 آلية عسكرية والخسائر البشرية تجاوزت 150 عنصراً إرهابياً».

(فرانس برس)

«طالبان» تشارك في اجتماعات موسكو حول أفغانستان

نقلت وكالة «تاس» الروسية للأنباء عن وزارة الخارجية قولها، أمس الخميس، إن وفداً من حركة «طالبان» سيصل إلى موسكو الأسبوع المقبل، لإجراء محادثات بشأن ما يسمى «صيغة موسكو» حول أفغانستان. كما تضم المحادثات الصين وباكستان والهند وإيران. ولم يتضح على الفور مستوى تمثيل الحركة في الاجتماعات.

(رويترز)

مسيّرات تركية إلى إثيوبيا تثير هاجس مصر

أفادت أربعة مصادر مطلعة، أمس الخميس، أن تركيا وسعت نطاق صادراتها من الطائرات المسيّرة المسلحة، من خلال التفاوض على صفقات مع المغرب وإثيوبيا، بعد استخدامها الناجح في الصراعات الدولية. وتضمن الصادرات شحنات من الطائرات المسيرة إلى إثيوبيا، تهدد بإذكاء الخلاف في العلاقات المتوترة بالفعل بين تركيا ومصر، التي تختلف مع أديس أبابا بشأن سد النهضة الذي تبنيه إثيوبيا على النيل. وقال مصدران أمنيان مصريان إن القاهرة طلبت من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية مساعدتها على تجميد أي صفقة.

(رويترز)

مناورات بحرية صينية ـ روسية مشتركة

انطلقت مناورات «جوينت سي 2021» البحرية المشتركة بين الصين وروسيا قبالة الشرق الأقصى الروسي، أمس الخميس، ومن المقرر أن تستمر حتى يوم الأحد المقبل. وأفادت وسائل إعلام صينية رسمية، بأن المناورات تشمل الاتصالات وعمليات مكافحة الألغام والدفاع الجوي ومكافحة الغواصات والمناورات المشتركة وإطلاق النار على أهداف بحرية. وهي المرة الأولى التي ترسل فيها الصين طائرات حربية مضادة للغواصات ومدمّرات تزن أكثر من 10 آلاف طن من أجل المناورات في الخارج.

(أسوشييتد برس)

نيجيريا: وفاة زعيم تنظيم «داعش» في غرب أفريقيا

أعلن رئيس هيئة أركان الدفاع النيجيرية الجنرال لاكي إيرابور، أمس الخميس، وفاة زعيم «تنظيم داعش في غرب أفريقيا» أبو مصعب البرناوي. وقال للصحافيين: «يمكنني أن أؤكد لكم رسمياً أن البرناوي مَيّت. الأمر بهذه البساطة. إنه مَيّت وسيبقى ميتاً»، من دون أن يقدم أي تفاصيل عن تاريخ وكيفية وفاته. من جهته، لم يصدر «تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا» أي تأكيد.

(فرانس برس)

الغلاف

بعد شهرين على بدء حكم حركة «طالبان» في أفغانستان، تعاني الحركة بشدّة في ملفين أساسيين: تنظيم «داعش» والانهيار الاقتصادي، في ظلّ عدم حصولها على الاعتراف الدولي بحكومتها، بما يسمح بتدفق الأموال. كما تعاني الحركة من صدام متفاقم مع باكستان

شهران من حكم «طالبان»

الحركة بين صداع «داعش» والانهيار الاقتصادي

كابول ـ **صبغة الله صابر**

بعد شهرين على سيطرة حركة «طالبان» على السلطة في أفغانستان، لا تزال الحركة غارقة في تحديات جمّة، لم تكن مستعدة لمواجهتها، في ظل الفشل في وضع حد لتدهور الوضع المعيشي والاقتصادي، وتحوّل تنظيم «داعش» إلى صداع مستمر للحركة. في المقابل، أظهرت الحركة بعض المرونة في ملفات مختلفة، منها ملف النساء والتعامل مع عملية إجلاء الأجانب، كما أجرت مباحثات مع المجتمع الدولي من أجل انتزاع الاعتراف ورفع التجميد عن الأصول الأفغانية في الخارج. لكن كل تلك المساعي لم تكلل بالنجاح إلى حد الآن، فالمجتمع الدولي، تحديداً الولايات المتحدة، لا يزال يصر على موقفه حيال الاعتراف بـ«طالبان» ورفع التجميد، لكنه في الوقت نفسه أبقى قنوات تواصل مع الحركة، علاوة على إيصال مساعدات إنسانية إلى أفغانستان.

تمكنت «طالبان» بعد سيطرتها على كابول من احتواء أكبر قضية واجهتها آنذاك، وهي المقاومة ضدها في جبهة بانشير، إذ استطاعت بعد حرب استمرت ستة أيام على القضاء على «مقاومة بانشير»، والسيطرة على عاصمة الولاية بازاراك، التي اتخذتها «جبهة المقاومة الوطنية» بزعامة أحمد مسعود، نجل أحمد شاه مسعود، مقراً لمقاومة «طالبان»، ولجمع مسلحيها من مختلف مناطق شمالي البلاد. وعلى الرغم من احتواء هذه الأزمة، خلّفت القضية شرخاً كبيراً بين «طالبان» التي تتشكل في معظمها من الإثنية البشتونية، وبين الإثنية الطاجكية التي كانت تدعم جبهة المقاومة، والتي ينتمي إليها أحمد مسعود ومعظم قيادات الجبهة.

> هناك حاجة لتوظيف شخصيات اختصاصية في الحكومة

> لن ترضخ طالبان لباكستان في ملفي التجارة والاقتصاد

وكان من المتوقع أن تعلن «طالبان» بعد ذلك حكومة شاملة لجميع الإثنيات والوجوه السياسية السابقة، لكنها قامت بعكس التوقعات بإعلان حكومة كلها من قيادات الحركة. كان من بين أعضاء الحكومة، التي ترأسها رفيق درب مؤسس الحركة الملا عمر، الملا حسن أخوند، منتمون إلى عرقيات أخرى غير البشتون، ولكنها لم تكن الحكومة التي يتوقعها المهتمون بقضية أفغانستان من الداخل والخارج. ولا تزال دول في المنطقة والعالم، منها باكستان وتركيا وطاجكستان، تطلب من «طالبان» إعادة النظر بتشكيل الحكومة لترضي العالم، غير أن الحركة لا تزال تصر على رؤيتها وهي أن الحكومة شاملة.

ومن الانتقادات التي توجه إلى الحكومة أيضاً، خلؤها من الكوادر والتخصصات، وبالنظر إلى ما تواجهه أفغانستان في هذه الفترة العصيبة ثمة حاجة ملحّة لأن تنضم إلى الحكومة كوادر وتخصصات مختلفة، تحديداً في الوزارات المعنية بالحالة المعيشية والاقتصادية. لكن وزير خارجية حكومة تصريف الأعمال الأفغانية أمير خان متقي، قال خلال زيارته الأخيرة إلى الدوحة، إن «طالبان» لم تجر تغييرات كبيرة على مستوى الحكومة، وإنها عيّنت فقط الوزراء بينما الطاقم الإداري بقي في مكانه.

بعد أن مضت الأيام الأولى لسيطرة «طالبان» على كابول، بدأ قياديون في الحركة قبل تشكيل الحكومة، ومعظمهم أعضاء مكتب الدوحة، بإجراء المباحثات مع سفراء ومندوبي الدول المختلفة في كابول، لإقناعهم في المرحلة الأولى بالتعامل مع حكومة «طالبان» ومواصلة الإغاثة الإنسانية. ويبدو أن الحركة نجحت في هذه المرحلة إلى حد كبير، بإقناع العالم كلّه، بما فيه واشنطن ودول أوروبية مختلفة، بإبقاء قنوات تواصل معها، مع مواصلة عمليات الإغاثة الإنسانية في شتى المجالات، ولها آثار على الأرضي تحديداً في المناطق النائية.

ويبدو أن الحركة بدأت مرحلة جديدة من الحوار مع دول العالم، أساسها زيارة أمير خان متقي الأخيرة إلى الدوحة، حيث أجرى مباحثات في غرفة مغلقة مع وفد أميركي، وكان التركيز خلال تلك المباحثات، حسب «طالبان»، على تطبيق اتفاق الدوحة الموقع في 29 فبراير/شباط 2020 بين الأميركيين والحركة، ورفع التجميد عن الأصول الأفغانية. وبطبيعة الحال كانت محاولة من الحركة لبدء صفحة جديدة مع العالم في العلاقات الدبلوماسية. ثم توجه وزير الخارجية إلى تركيا ليجري مباحثات مع القيادة التركية. ولا شك أن تركيا كانت من بين الدول التي كانت من المفترض أن تعتمد عليها «طالبان» أكثر بالإضافة إلى قطر والصين، ولكن يبدو أن أنقرة لم تكن مرتاحة لما تمارسه «طالبان»، تحديدا ملف مطار كابول الدولي، بالتالي زيارة متقي إلى تركيا محاولة لتحسين العلاقة بين الطرفين.

منذ نشأتها عام 1994 كانت من بين الانتقادات الموجهة لـ«طالبان» أنها حركة أسستها باكستان وأنها ممولة من قبلها، وكان الكثيرون يتوقعون بعد سيطرة الحركة على كابول للمرة الثانية، أن باكستان نجحت في الوصول إلى مبتغاها، وربما إسلام آباد نفسها كانت تتوقع ذلك، لكن ما حصل بين الطرفين كان بخلاف توقعات الجميع. لم تلبّ «طالبان» مطلب إسلام آباد الأول باتخاذ خطوات جادة ضد حركة «طالبان» الباكستانية، كما طلبت حكومة «طالبان» من إسلام آباد إطلاق سراح ما يقرب من 1300 من قيادات وعناصر الحركة كانوا في السجون الباكستانية. لاحقاً، وبعد وقوع شجارات على الحدود، قامت «طالبان» بإغلاق منفذ سبين بولدك الحدودي في جنوب أفغانستان مع باكستان، في وجه كل ما يستورد من باكستان أو يمر عبرها من دول مختلفة، وذلك احتجاجاً على ما وصفته الحركة بسوء تعامل السلطات الباكستانية مع المواطنين الأفغان، تحديداً المرضى والتجار. لم تعلّق باكستان على هذه الخطوة التي فاجأتها، ولكنها عادت لتغلق منفذ طورخم في وجه الحركة التجارية، تحديدا ما يُصدّر من أفغانستان. وقد أثارت صور فاكهة رماها التجار على جوانب الشوارع وفي الأماكن الخالية على الحدود مع باكستان بدلاً من نقلها إلى هناك، استياء عامة الأفغان وقادة الحركة أيضاً. لم تكتفِ باكستان بإغلاق المنافذ بل أيضاً لجأت إلى إيقاف رحلات شركة «كام إير» الأفغانية ومن وإلى باكستان لأسباب غير معلومة. وعلقت الخطوط الجوية الباكستانية الدولية رحلاتها إلى كابول، أمس الخميس، بسبب ما وصفته بـ«تدخل جائر» من جانب سلطات حركة طالبان، في أمور عدة، منها تغييرات تعسفية للوائح وترهيب العاملين.

ويبدو أن «طالبان» لن ترضخ لمطالب باكستان فيما يخص التجارة والاقتصاد؛ بالتالي بدأ الاهتمام أيضاً بإيران وعقدت معها مفاوضات توصلت إلى اتفاقات معينة، كما أن هناك أحاديث مع كل من أوزبكستان وتركمانستان من أجل تطبيع عملية التجارة، تحديداً التصدير والاستيراد.

وقبل سيطرة «طالبان» على كابول نفذ تنظيم «داعش» هجوماً كبيراً داخل مطار كابول، ما أدى إلى مقتل أكثر من 80 شخصاً، بينهم أميركيون. حينها أكدت «طالبان» أن العملية وقعت في منطقة تسيطر عليها القوات الأميركية وهي المسؤولة عن تأمين الحماية. لكن خلال الشهرين الماضيين أثبت «داعش» وجوده في مناطق مختلفة من البلاد، خصوصاً في الشرق، إذ لا يمر يوم إلا ويعثر سكان مدينة جلال آباد على جثامين إما مشنوقة أو مقطوعة الرأس، وذلك ضمن الصراع المتواصل بين التنظيم والحركة. كما نفذ التنظيم أكبر هجوم على مسجد للشيعة في قندوز الشمالي الأسبوع الماضي ما أدى إلى مقتل 100 شخص. وعلى الرغم من تأكيدات «طالبان» أن «داعش» لا يشكل خطراً كبيراً، غير أن المراقبين يرون أن «داعش» هو الصداع الحقيقي في وجه الحركة، وهي ورقة يمكن لاستخبارات المنطقة أن تحركها في وجه الحركة في الوقت الراهن، بعد أن فشلت جبهة بانشير في الوصول إلى مبتغاها.

ومن بين الكثير من الملفات الشائكة التي تواجهها «طالبان»، ملف الحالة المعيشية، إذ لم تتمكن الحركة إلى حد الآن من جعل المصارف الأفغانية تعمل بشكل طبيعي، ما يؤدي إلى عدم قدرتها على الاعتماد على النظام المصرفي. ولعل سلوك المجتمع الدولي هو أهم عامل في فشل «طالبان» في هذا الجانب، لكن معروف أيضاً أن الحركة لم تتخذ خطوات فاعلة لاحتواء هذا الجانب داخلياً، من خلال توظيف مؤهلين لديهم خبرة في مجال الاقتصاد.

كذلك لم تتمكن الحركة على الرغم من مضي شهرين على استلامها السلطة، من دفع رواتب جميع الموظفين سوى في بعض الإدارات، كإدارة شرطة المرور، علماً بأنهم لم يستلموا سوى راتب شهر واحد. بالتالي يعيش المواطن الأفغاني في حالة صعبة جداً، مع بروز ظواهر اجتماعية سيئة، منها بيع أثاث المنازل، وهي ظاهرة تحولت إلى تجارة تشهدها جميع شوارع العاصمة كابول. كما بدأ مواطنون يتجهون صوب القرى والأرياف بدلاً من العيش في كابول، بسبب ارتفاع كلفة المعيشة فيها.

وفوق كل ذلك شهدت قيمة العملة الأفغانية تدهوراً كبيراً، مقابل العملة الصعبة، لا سيما الدولار الأميركي، ما أدى إلى ارتفاع في الأسعار، خصوصاً الاحتياجات الأولية والوقود. وكل ذلك جعل المختصين بالجانب الاقتصادي يتوقعون أن الآتي أصعب، مع تنامي حالات الهروب من البلاد، حتى بطرق غير شرعية، إلى إيران ثم تركيا، ومنها إلى أوروبا.

عناصر «طالبان» أمام مسجد هاجمه «داعش» الأسبوع الماضي (بلال غوار/الأناضول)

الأمن والدراسة

كان الشعب الافغاني يتوقع ان تحدّد حركة «طالبان» سياستها حيال عناصر الجيش والشرطة السابقين، خصوصا ان معظم الجنود عاطلون من العمل، بعد سيطرة الحركة على افغانستان في اغسطس/ آب الماضي. كما فشلت الحركة حتى الآن في بدء عملية الدراسة في المدارس في مراحل ما فوق الصف السادس الى الثانوية، كما ان الجامعات الحكومية لا تزال مغلقة، في حين ان «طالبان» تكرر وعدها بان العمل على الملفات مستمر، وان ما يريده الشعب سيحصل قريبا.

شرق غرب

تايوان: لن نبدأ حرباً مع الصين

أعلن وزير الدفاع التايواني تشيو كو تشينغ، أمس الخميس، أن بلاده لن تبدأ حرباً مع الصين، لكنها ستدافع عن نفسها «بكل قوتها» وذلك وسط تصاعد التوترات عبر مضيق تايوان. وقال: «الشيء الذي لا يقبل الشك هو أن جمهورية الصين (تايوان) لن تبدأ أو تشن حرباً على الإطلاق، لكن إذا كانت هناك تحركات فسوف نواجه العدو بكل قوتنا».

(رويترز)

بوتين: الحديث عن الخلافة يزعزع الاستقرار

اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس الخميس، أن الحديث عن مسألة خلافته يشكل عامل «زعزعة استقرار» لروسيا، مذكراً بإصلاح دستوري أتاح له الترشح للانتخابات الرئاسية في 2024. وقال، في مقابلة مع شبكة «سي أن بي سي» الأميركية، إن «الوضع يجب أن يبقى هادئاً ومستقراً لكي تعمل أجهزة الدولة والهيكليات الرسمية وتتطلع بهدوء إلى المستقبل»، مشيراً إلى أن الدستور يجيز له الترشح لكن قراره لم يتخذ بعد.

(فرانس برس)

النرويج: هجوم إرهابي بقوس رماية

أعلنت أجهزة الأمن النرويجية، أمس الخميس، أن الهجوم بقوس الرماية الذي أسفر عن مقتل خمسة أشخاص، أمس الأول، يحمل في هذه المرحلة مؤشرات «عمل إرهابي». وكانت الشرطة كشفت أن دنماركيا، نفذ الهجوم، اعتنق الإسلام. وقال المسؤول في الشرطة النرويجية أولي بريدروب سيفيرود: «نتحدث عن شخص اعتنق الإسلام»، مضيفاً: «كانت هناك في السابق مخاوف مرتبطة بالتطرف». وشدد على أن الشرطة «متأكدة نسبياً من أنه تصرف بمفرده».

(العربي الجديد، فرانس برس)

متابعة

تحقيق اقتحام الكونغرس: ترامب بلا محامين

يكتسب التحقيق الذي يجريه مجلس النواب الأميركي في أحداث اقتحام الكابيتول في يناير الماضي، زخماً، وسط تصميم ديمقراطي على ملاحقة دونالد ترامب

واشنطن ـ **العربي الجديد**

بعكس ما يسعى إليه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب لتمرير الوقت حتى انتخابات الكونغرس النصفية في الخريف المقبل، وتعطيل التحقيق الجاري في مجلس النواب حول اقتحام مقر الكونغرس من قبل أنصار ترامب في 6 يناير/ كانون الثاني الماضي، تذهب المعركة بين المليارديرات الجمهوري وخصومه الديمقراطيين في مجلس النواب إلى مزيد من الحماوة، مع عزم لجنة التحقيق النيابية في أحداث الكابيتول على إصدار المزيد من الاستدعاءات حول الاقتحام، وبشكل أكثر صرامة، في وقت يبدو أن ترامب يخسر المزيد من فريقه القانوني، وحتى لأسباب غير سياسية، بل «مادية» بحتة.

وبحسب صحيفة «واشنطن بوست»، فإن اللجنة النيابية المكلفة بالتحقيق في هجوم 6 يناير، الذي نفذه أنصار لترامب في يوم مصادقة الكونغرس على فوز منافسه الديمقراطي جو بايدن في المعركة الرئاسية، تخطط لتكثيف جهودها لإجبار إدارة ترامب والمسؤولين السابقين الذين عملوا فيها للتعاون مع تحقيقها، وقد أصدرت، أول من أمس الأربعاء، مذكرة استدعاء بحق مسؤول سابق في وزارة العدل، تعتبره أساسياً للاطلاع على جهود الرئيس الأميركي السابق لقلب نتائج انتخابات الرئاسة التي جرت في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. وقالت اللجنة إنها تريد الاطلاع على تسجيلات والاستماع إلى شهادة جيفري كلارك، وهو موظف سابق في وزارة العدل من حقبة ترامب، حاول بحسب اللجنة، تجنيد قدرات الوزارة لدعم ادعاءات ترامب حول «تزوير» الانتخابات. وقالت اللجنة إنها بحاجة لفهم كل التفاصيل حول التحركات التي جرت داخل الإدارة السابقة لتأخير المصادقة على النتائج، بحسب رئيس اللجنة بيني تومسون، الذي أضاف أن اللجنة تتوقع أن يتعاون كلارك معها.

> محامون محافظون يخشون من عدم دفع ترامب أتعابهم

وكانت اللجنة قد استمعت، الأربعاء، لمدة 8 ساعات، إلى شهادة وزير العدل السابق بالإنابة جيفري روزن (عيّنه ترامب بعد استقالة الوزير وليام بار)، حول آخر أيام عهد ترامب، بحسب شخصين مطلعين على الملف. يذكر في هذا الإطار، أنه بعد حادثة الاقتحام، تداولت وسائل الإعلام الأميركية أخباراً قالت إن ترامب كان يعتزم طرد روزن، أيضاً، لأنه لم يتجاوب معه في قلب نتائج ولاية جورجيا، وتعيين كلارك مكانه.

وتعتزم اللجنة إرسال طلبات هذا الأسبوع للاستماع إلى شهادات عدة في القضية، أبرزها شهادة ستيف بانون، أحد مدراء حملة ترامب في 2016 (والذي عاد وعيّنه كبير مستشاريه لدى وصوله للبيت الأبيض)، وكبير موظفي البيت الأبيض مارك ميدوز، ونائب كبير الموظفين السابق دان سكافينو، بالإضافة إلى كاش باتيل، الذي كان كبير الموظفين لدى وزير الدفاع السابق بالإنابة كريستوفر ميلر (كانا في المنصب في 6 يناير الماضي)، لكن محامي بانون جاستن كلارك كان قد راسل اللجنة، الأسبوع الماضي، ليخبرها بأن الأخير لا ينوي تقديم ما يملكه من الوثائق للجنة، لأن ترامب يعتزم استخدام «صلاحياته التنفيذية» لعدم الامتثال لطلباتها، ومنع إجبار موظفين في إدارته السابقة على التجاوب مع طلباتها.

في الأثناء، أعاد ترامب، يوم الأربعاء الماضي، ادعاءاته بشأن تزوير الانتخابات. وقال ترامب إن لجنة 6 يناير «يجب أن تركز على أكبر تزوير في الانتخابات الرئاسية»، عوضاً عن البحث في نشاطه السابق ونشاط حلفائه قبل الهجوم وبعده. وحذّر ترامب في بيان، في رسالة مبطنة إلى الجمهوريين، من أنه «إذا لم نحل قضية تزوير انتخابات 2020 (والتي عملنا على توثيقها)، فإن الجمهوريين لن يصوتوا في 2022 (الانتخابات النصفية) أو في 2024 (موعد الانتخابات الرئاسية)».

ولطالما واجهت التحقيقات التي أدارها مجلس النواب السابق (أغلبية ديمقراطية)، حول إدارة ترامب، تعطيلاً أو مشاكل قانونية، حول المدى الذي يجب أن يلتزم به أي رئيس في السلطة أو معاونوه للتعاون مع التحقيقات، وهي مسألة مرتبطة بالصلاحيات التنفيذية وفصل السلطات.

ولكن ترامب يعتزم استغلال هذه الصلاحيات، حتى بعدما أصبح رئيساً سابقاً، إلا أن هذا المسعى يواجه أيضاً عقبات من داخل محيطه المحافظ، إذ أكدت شبكة «سي أن أن»، في تقرير لها نشر أمس الخميس، أن عدداً مهماً من محامي ترامب الكبار لن يكونوا هذه المرة على الأرجح إلى جانبه في معركته لإسقاط تحقيق الاقتحام. ويجعل ذلك الرئيس السابق وحيداً مع عدد قليل من المحامين لا يملكون الخبرة الكافية لمعالجة مسائل كالصلاحيات التنفيذية. وذكر التقرير أن بعض المحامين المتراجعين أقلقتهم سمعة ترامب بأنه زبون لا يدفع الأتعاب لمحاميه، بحسب أشخاص ينتمون إلى الدائرة القضائية المحافظة. كما ذكروا أن محامين آخرين أخذوا علماً بمغادرة زملاء لهم في السابق محيط ترامب، بعدما أحبطوا من سمعته، أو لأسباب «أخلاقية»، فيما أراد قسم آخر من المحامين ومكاتبهم أن ينأوا بأنفسهم عن ادعاءات ترامب بأن الانتخابات قد سرقت. وقالت الشبكة إن أكثر من 6 محامين، كانوا قد لعبوا أدواراً بارزة في دعم ترامب ومستشاريه في السابق، لن يقفوا إلى جانبه هذه المرة، ومن بينهم جاك سيكولو وتاي كوب. وأضافت أن 4 محامين بارزين جرت محاولات للتقرب منهم خلال الفترة الحالية من قبل فريق ترامب، لكنهم رفضوا العمل معه. ومن بين هؤلاء ويليام بارك، الذي مثّل 11 من مساعدي ترامب السابقين، خلال تحقيق روبرت مولر حول التدخل الروسي في انتخابات الرئاسة الأميركية عام 2016. وبحسب «سي أن أن»، فإن بارك رفض طلبات من فريق ترامب 3 مرات خلال الأشهر الأخيرة الماضية. لكن الرئيس السابق نفى ذلك في بيان.

وكان قسم كبير من القانونيين قد نأوا بأنفسهم عن ترامب خلال الفترة الماضية، خصوصاً بعد خسارته معاركه لقلب نتائج الرئاسيات في عدد من الولايات. وكان ذلك قد كلّف محاميه الشهير رودي جولياني سحب رخصته القانونية، ومغادرة المحامية المحافظة المعروفة كليتا ميتشل من مكتب للمحاماة كانت تعمل فيه، ولا يملك ترامب حالياً محامياً للتنسيق وقيادة فريقه، بحسب أشخاص مطلعين على الوضع، كما أنه لا يوجد لديه محام يقوم بإدارة رسائله. ويحتاج الرئيس السابق إلى فريق أكبر وأكثر خبرة إذا كان عليه أن يواجه استئنافات عدة بشأن الصلاحيات التنفيذية.

يرفض ستيف بانون حتى الآن الإدلاء بشهادته (سليماني كيث/Getty)

حالات جديدة في بوغوتا

«متلازمة هافانا» تسبق زيارة بلينكن

قبل كل زيارة لمسؤول أميركي إلى دولة ما، يتم الكشف عن إصابات بـ«متلازمة هافانا»، والتي كانت ظهرت في العاصمة الكوبية في العام 2016

قبل أيام من زيارة وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى العاصمة الكولومبية بوغوتا، عادت «متلازمة هافانا» إلى الواجهة مجدداً، مع فتح السفارة الأميركية في بوغوتا تحقيقاً بالمرض ظهر بين موظفين عاملين في السفارة وعائلاتهم. و«متلازمة هافانا» عبارة عن حالة صحية عصبية ظهرت للمرة الأولى بين دبلوماسيين وعناصر استخبارات أميركيين في العاصمة الكوبية هافانا، أواخر العام 2016. وتشمل أعراضها الدوار والصداع والإرهاق والغثيان والقلق والصعوبات الإدراكية وطنيناً في الرأس وفقداناً للذاكرة.

ونقلت صحيفة «وول ستريت جورنال»، أمس الأول، عن مسؤولين أميركيين قولهم إن الحالات ظهرت قبل زيارة متوقعة لبلينكن إلى بوغوتا، الأسبوع المقبل، في إطار جولة يقوم بها في أميركا الجنوبية. وكان الرئيس الكولومبي إيفان دوكي أعلن، الثلاثاء الماضي، أن حكومته على علم بوجود حالات بـ«متلازمة هافانا» في السفارة الأميركية في بوغوتا، لكنها تترك التحقيق لواشنطن. وقال دوكي، في نيويورك: «بالطبع لدينا علم بهذا الوضع، لكنني أريد أن أترك الأمر للسلطات الأميركية، التي تجري تحقيقاتها الخاصة، لأن الأمر يتعلق بأفرادها».

وأشار مسؤول أميركي إلى أنه تم رصد حالتين لمواطنين أميركيين، موضحاً أنه تم نقل أسرة واحدة على الأقل جواً إلى خارج البلاد لتلقي العلاج، فيما قال أشخاص مطلعون على الحالات في العاصمة الكولومبية للصحيفة إن خمس عائلات أميركية على الأقل أصيبت بأعراض المتلازمة. وقال شخص إن مسؤولي استخبارات من بين المتضررين، مشيراً إلى أن عدد المتضررين ليس كبيراً. وذكر دبلوماسي في بوغوتا، للصحيفة، أن بعض العائلات اعتقدت في البداية أنها مصابة بـ«داء المرتفعات».

ورفضت السفارة الأميركية في بوغوتا التعليق على تقرير «وول ستريت جورنال»، كما رفض المتحدث باسم وزارة الخارجية نيد برايس، التعليق لأسباب تتعلق بالخصوصية، موضحاً أن الوزارة تعمل على ضمان حصول جميع الأفراد على «الرعاية العاجلة التي يحتاجونها». وأشارت الصحيفة إلى أن موظفي السفارة كانوا تلقوا رسالة بريد إلكتروني، منتصف أيلول الماضي، تحدثت عن «حادث صحي غير مبرر». وفي رسالة أخرى، مطلع أكتوبر/تشرين الأول الحالي، تم إبلاغهم بأن مكتب الأمن الإقليمي يحقق في «حوادث صحية غير مألوفة». وإذا تأكدت هذه الحالات، ستكون أحدث حلقة في هجمات تتزامن مع سفر مسؤولين أميركيين كبار إلى الخارج. وفي أغسطس/آب الماضي، أرجأت نائبة الرئيس كامالا هاريس رحلة إلى فيتنام بعد تقارير بأن اثنين من الموظفين الأميركيين في فيتنام، قد تعرضا «لحوادث صحية غير مبررة».

وقبل أيام، فتحت الشرطة الألمانية تحقيقاً يتعلق باحتمال تعرض عدد من موظفي السفارة الأميركية في برلين لهجوم بتأثيرات صوتية خاصة، تسببت بظهور أعراض «متلازمة هافانا» عليهم. ومنذ أواخر 2016، تسببت الهجمات بإصابة نحو 200 أميركي بأمراض وأحياناً بتلف في الدماغ في كوبا والصين وروسيا والنمسا وألمانيا وصربيا. وحتى الولايات المتحدة. وكانت «وول ستريت جورنال» ذكرت، في تقرير أخيراً، أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية قامت بإجلاء ضباط تابعين لها في صربيا قبل أسابيع.

وذكرت صحيفة «واشنطن بوست»، في تقرير أمس الأول، أنه بعد نحو خمس سنوات من ظهور المرض، تم الإبلاغ عما يصل إلى 200 حادث بين الموظفين الأميركيين. وفي الشهر الماضي، أفاد أحد أعضاء فريق مدير وكالة الاستخبارات المركزية بيل بيرنز بأنه كانت لديه أعراض تتفق مع «متلازمة هافانا» أثناء سفره إلى الهند. وكان بعض المراقبين تكهنوا، في العام 2016، أن الحوادث نتيجة لهجمات تهدف إلى تخريب التقارب بين هافانا

دوكي: نعلم بالحوادث ونترك التحقيق لواشنطن (Getty)

تسببت الهجمات بإصابة نحو 200 أميركي منذ 2016

وواشنطن، فيما نفى المسؤولون الكوبيون أي تورط أو علم بالمرض.

وأشارت الصحيفة إلى أن السبب الدقيق لـ«متلازمة هافانا» غير معروف حتى الآن، فيما يصفها مسؤولون أميركيون بأنها «حوادث صحية شاذة». وتتميز الحالة بمجموعة واسعة من الأعراض غير المبررة التي تشمل الصداع النصفي والتعب والدوار والقلق وهفوات الذاكرة وضعف الإدراك. وقال بعض المتضررين إنهم شعروا كما لو أنهم أصيبوا بموجة انفجار أو شعاع من الطاقة. وفي بعض الحالات، كانت الأعراض متقطعة، فيما احتاجت أخرى إلى رعاية طويلة الأجل. وأظهرت الفحوصات في الدماغ تلفاً في الأنسجة شوهد عادة في المرضى الذين يعانون من ارتجاج في الدماغ بعد انفجار قنبلة أو حادث سيارة. وفي وقت سابق من العام الحالي، حث بعض المشرعين في الكونغرس الاستخبارات على تقديم مزيد من المعلومات حول طبيعة الحوادث، في أعقاب تقارير تفيد بأن اثنين على الأقل من مسؤولي البيت الأبيض أصيبا بأعراض مماثلة بالقرب من البيت الأبيض في 2020. وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، وجدت لجنة علمية نظمتها الأكاديميات الوطنية للعلوم والهندسة والطب أن «طاقة الترددات الراديوية الموجهة والراديو» يمكن أن تكون مسؤولة عن ذلك. وقال بعض المراقبين أن «متلازمة هافانا» يمكن أن تكون نتيجة غير مقصودة لبعثة لجمع المعلومات الاستخبارية من قبل حكومة أجنبية.

(العربي الجديد)